أو توجيه اللوم والتحذير .

٤ - وما أهمية قرار الجمعية العامة ؟ وهل سيتمكن من تغيير هذا الوضع السيئ ؟ أي هل سيؤدي الى الزام اسرائيل باعتبار المقاومين اسرى حرب ، ومعاملتهم على هذا الاساس ، عند القبض عليهم ؟

ان قرار الجمعية العامة - على الرغم من تسميته قرارا - ليس قرارا ملزما . ويبدو ان القاموس الاصطلاحي للتنظيم الدولي لا يزال يفتقر الى الالفاظ الدقيقة الواضحة التي تعبر بامانة عن حدود الصلاحيات التي تملكها المنظمات . وقد اسفر هذا النقص عن قيام حالات من اللبس والغموض ، ومنها حالة الخلط بين القرار والتوصية واستعمالهما بشكل يوحي بترادف الكلمتين . ان للكلمتين معنيين مختلفين ، فالتوصية هي مجرد ابداء نصيحة او رغبة او دعوة يمكن ان تقبل وان ترفض . والدول غير ملزمة باتباع التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية ، لان التوصية لا تتضمن - قانونا - قوة الالزام ولا تترتب على مخالفتها اية مسؤولية قانونية . اما القرار فهو امر يتضمن قوة الالزام ولا يختلف من حيث القوة عن اي قانون تصدره السلطة المختصة في داخل دولة من الدول .

ورغم وضوح الفارق بينهما فان ميثاق الامم المتحدة يستعمل هذه اللفظة او تلك دون تدقيق او تمييز . ووضح مثل على ذلك هو انه يستعمل لفظه قرار لوصف التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة . فقرار الجمعية العامة الذي نعالجه هو اذن مجرد توصية . وان كان له من وزن فعلى الصعيد المعنوي فقط . ومن المؤكد ان اسرائيل ، كعادتها ، لن تأبه له ولن توافق على العمل به . ومن الثابت - بعد ان تكرر ذلك عشرات المرات - ان الجمعية العامة ستعتمد في كل مناسبة الى ذكر هذا القرار او التذكير به والى مناقشة الدول الاعضاء مراعاته والتقيده به ، دون ان يغير كل ذلك من واقع الحال شيئا . ان الامم المتحدة تفتقر الى الحزم . وبدون الحزم يستبقى قراراتها حبرا على ورق ، وتستمر اسرائيل في استهتارها بكل القوانين والاعراف والمبادئ الدولية .

الدكتور محمد الجلوب

المحاربين وان يعاملوا كأسرى حرب في حالة القبض عليهم أو استسلامهم . ولكن ما هو وضع افراد المقاومة السرية غير النظامية عند وقوعهم في الاسر ؟ ان الشروط المذكورة لا تتوافر غالبا في الثوار والمقاومين الذين يفضلون اللجوء الى عنصري السرية والمفاجأة . وهذه الشروط لم تتوافر فعلا في حركات المقاومة في اوروبه خلال الحربين العالميتين . ومع ذلك فقد اعترفت حكومات الدول الحليفة ومحاكمها بالصفة الحربية ، وبالتالي بحقوق المحاربين ، لتلك الحركات التي كانهت ضد الحكومات القائمة .

وجاء اليوم قرار الجمعية العامة يكرس هذا الواقع ويمنح الصفة الحربية لاعضاء حركات المقاومة ، ولكل المناضلين من اجل الحرية في الاقاليم الخاضعة للاستعمار او في الدول الخاضعة للتمييز العنصري . وقد اصبح من حق هؤلاء الثوار ، عند وقوعهم في ايدي اعدائهم ، ان يطالبوا بمعاملتهم معاملة اسرى الحرب .

٢ - فما هو النظام الخاص او القواعد الخاصة بحماية اسرى الحرب ؟ انها تلخص بالامور المهمة التالية :

* خضوع الاسرى لسلطة الدولة التي تنتمي اليها القوات التي اسرتهم . * ابعاد الظلم والهوان والتدابير الانتقامية عنهم ، وعدم الضغط عليهم لانتزاع بعض المعلومات منهم ، أي معاملتهم معاملة تتفق ومبادئ الانسانية . * وضعهم في اماكن بعيدة عن ميادين القتال لابعاد الخطر عنهم . * تزويدهم بما يلزمهم من مأكول وملبس وعناية طبية . * صرف مرتبات شهرية لهم تتفاوت بتفاوت رتبهم .

٣ - وهل تقيده اسرائيل بهذه القواعد بالنسبة الى مساجينها من المقاومين الفلسطينيين ؟ ان كل التقارير التي رفعت الى المنظمات والجمعيات الدولية ، وكل القرارات الصادرة عنها ، تثبت العكس ، فقد درجت اسرائيل ، منذ قيامها ، على احالة كل مقاوم او فدائي يقع في قبضتها الى محاكمها العسكرية ، وادانته بارتكاب جرائم عادية او جرائم الاخلال بالامن ، ثم الحكم عليه بالسجن لمدة طويلة . ورغم الشكاوى والاحتجاجات التي رفعت الى اللجان والفروع المختصة في الامم المتحدة ، فان هذه المنظمة العالمية قد اكتفت حتى الان باصدار القرارات والادانات